

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٩

إذا كنت تستطيع ربط حذائك .. يمكنك زرع قلب!

اختطاف وبيع الأطفال .. لسرقة أعضائهم!

الفقراء يدخلون سوق تجارة الأعضاء البشرية .. كباطعين وإرباح .. للوسطاء والسماسرة

حققت زراعات الأعضاء البشرية نجاحا طبيا متواصلا على مدار الأعوام الخمسة عشر الماضية، وأسهمت في مساعدة الآلاف ممن يعانون من فشل القلب أو الكلى أو الكبد أو الرئتين على بدء حياة جديدة. لكن الجدل حول مبدأ بيع الأعضاء البشرية أو التبرع بها، شغل، وما يزال جيزا كبيرا من النقاش، وتباينت الآراء ما بين مؤيد ومعارض.

والدينية لتقف عائقا أمام الإقبال على التبرع بمقابل أو بدون مقابل. وثارت مناقشات، ومشاحنات حول تعريف الموت، والتوقيت الأنسب للحصول على الأعضاء المطلوبة من أجساد المتوفين، وأدى هذا النقاش إلى زيادة أزمة العرض فارتفعت الأسعار بشكل كبير. ومع ذلك فإن دولا مثل بلجيكا لا تعاني من أزمة العرض، لأنها تطبق ما يسمى «نظام الموافقة المفترضة»، وهو نظام يعتبر أن كل شخص متوفى موافق على التبرع بأعضائه، إلا إذا سجل عدم موافقته على التبرع تسجيلا رسميا. أما في دول أخرى كأمريكا واليابان وإيطاليا فهناك أزمات شديدة في كميات الأعضاء المعروضة، فكان من الضروري فتح أسواق جديدة للشراء، وتوجه الأغنياء للشعوب الفقيرة في الهند ودول جنوب شرق آسيا عموما لتعويض الكميات المطلوبة. وبالطبع، يلعب المال هنا دوره المهم، ولكي يجد المحتاج شخصا بالمواصفات المطلوبة. كان لابد من تكاثر الوسطاء الذين يتولون عقد الصفقات بين البائع والمشتري، ويتم الاتفاق على ثمن العضو المطلوب. ونظرا لغلاء أسعار الأعضاء، وجد الفقراء أنهم لا يملكون الدخول إلى اللعبة سوى كباطعين، يعرضون حياتهم

وتحولت تجارة الأعضاء إلى تجارة عادية، تحكمها نفس القوانين الاقتصادية المعمول بها في السوق من حيث العرض والطلب، وتزايد أو نقص السعر حسب الأحوال. فهنا نجد للتبرع - البائع - والسماسرة الوسيط - الجراح، وتكتمل الدائرة بالمشتري القادر على دفع جميع العمولات والتكاليف المطلوبة!

ومع ذلك، واجهت عمليات زرع الأعضاء في البداية مخاطر شديدة، ليس بسبب صعوبة العملية الجراحية، وإنما بسبب ثورة جهاز المناعة في الجسم ضد العضو الجديد الغريب، وهجومه عليه ورفضه في النهاية، ملقيا بمجمل العملية إلى الفشل. وهنا تفق ذهن العلماء عن مادة جديدة تسمى السيكلوسبورين، وتزايدت بذلك نسب نجاح عمليات زراعة الأعضاء بفضل المادة الجديدة.

وبحلول عام ١٩٩٠، كانت عمليات زرع القلب تتم ببساطة حتى إن أحد الجراحين قال: «إذا كنت تستطيع ربط حذائك، يمكنك زرع قلب». ونشأت بذلك المراكز المتخصصة. ومع تزايد الطلب على زراعة الأعضاء، والتقدم الطبي، كان لابد أن يحدث نقص في المعروض، وتدخلت العوامل السياسية والثقافية



الطرق والأشكال تتم هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان في بلدكم؟»

القضية إذن خطيرة، ولها عالمها الخاص. ولها محترفون تخصصوا في معرفة دروبها ودهاليزها، وفي كثير من دول العالم تتكرر الرواية التالية. يلتقي شاب بفتاة جميلة، يشربان بضع كؤوس، ويذهبان إلى بيتها، حيث يفقد الشاب وعيه، ثم يستيقظ في الصباح التالي ليجد جرحاً تمت خياطته في جنبه، وعندما يذهب للطبيب يعلم أنه فقد إحدى كليتيه. وفي بعض الدول توجد خطورة شديدة في إجراء أي تحقيق يتعلق بتجارة بيع الأطفال أو التبني غير المشروع.

لقد عارضت كل الهيئات الطبية القومية والدولية عمليات بيع الأعضاء أو زراعة أعضاء من متوفين بسبب تنفيذ أحكام الإعدام فيهم. وفي أعوام ٨٤، ٨٧، ١٩٩٤ أدانت الرابطة الطبية العالمية «بيع الأعضاء البشرية» وشراءها بغرض زراعتها». وهي تطالب الأطباء بعدم التورط في تلك العمليات لكنها لم تستطع حتى هذه اللحظة أن تفرض عقوبات على من ينتهكون اللوائح لصالح من يدفع أكثر.

للمخاطرة من أجل المال، ولا يجدون من يساعدهم عند الحاجة لأنهم فقراء. ويشعر الكثير من الذين يتبرعون بأعضائهم وهم أحياء، بأنهم يتعرضون للهوان والمذلة، نتيجة اضطرارهم لاقتطاع أجزاء من أجسادهم لصالح الأغنياء، الذين لا يتفوقون عليهم في

شئ سوى الإمكانيات المادية.

الأغنياء يدفعون والجراحون يعملون والمستشفيات تستفيد، وتنتفخ جيوب الوسطاء والسماسرة، والجميع يعتقدون أنهم يفعلون الخير، بإنقاذهم بعض المرضى من الموت الوشيك. لكن، هل تسائل أحدهم عن الأبعاد الأخرى

للقضية؟ يربط البعض بين تجارة بيع الأطفال بعد اختطافهم، وتجارة نقل الأعضاء، وقد وزعت لجنة الأمم المتحدة لرعاية الطفل استبياناً يؤكد أن: «بيع الأطفال يتم في المقام الأول من أجل زراعة الأعضاء». ثم يطرح الاستبيان سؤالاً: «إلى أي مدى وبأي